

(١) باب اتباع سنة رسول الله ﷺ

((١- باب اتباع.. الخ)) هذا أحسن بالترتيب حيث بدأه بأبواب اتباع السنة، إشارة إلى أن التصنيف في جمع السنن أمر لا بد منه؛ وتنبيهاً للطالب على أن الأخذ بهذه السنن من الواجبات الدينية. ثم عقب هذه الأبواب أبواب العقلند، من الإيمان والقدر، لأنها أول الواجبات على المكلف. ثم عقب بفوائد الصحابة لأنهم مبلغوا السنن إلينا. فما لم تثبت عدالتهم لا يتم لنا العلم بالسنن والأحكام.

وقدم باب اتباع السنة على جميع الأبواب امتثالاً لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾. (آل عمران/ ٣١) (كذا في إنجاح الحاجة).

والمراد بالسنة ما جاء عن النبي ﷺ من أقواله وأفعاله وأحواله وتقريره، وملهم بفعله. والسنة في أصل اللغة الطريقة.

قال الفاضل السندي: يحتمل أنه أراد بالسنة ما هو أحد الأدلة الأربعة المذكورة في كتب الأصول وهي: الكتاب والسنة وإجماع الأمة والقياس. والسنة بهذا المعنى تشمل قوله ﷺ وفعله وتقريره. فكل ذلك من الأدلة التي تثبت بها الأحكام الشرعية ويجب على الناس اتباعها.

واتباع السنة بهذا المعنى الأخذ بمقتضاها في جميع الأحكام الدينية من الإباحة والوجوب والحرمة والتدب والكراهة. ويحتمل أنه أراد بالسنة الطريقة المسلوكة له ﷺ فيشمل جميع الدين سواء أثبت بالكتاب أو بالسنة. واتباع السنة بهذا المعنى هو الأخذ بها. والسنة بالمعنى الأول من أقسام الدليل وبالمعنى الثاني هي المدلول. وأحاديث الباب تناسب المعنيين في الجملة، وبعضها أنسب بالمعنى الثاني، كالحديث الأخير. فإن قوله ﷺ: "هذا سبيل الله" أوفق بتمام الدين المتين. ويؤيده أنه ﷺ تلا قوله سبحانه جل شأنه: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ (الأنعام/ ١٥٣). وعلى المعنيين فقد أحسن المصنف رحمه الله تعالى وأجاد حيث بدأ هذا الكتاب

١- حدثنا.....

الموضوع لتحقيق السنن السننية بهذا الباب. فإن الأخذ بما مداره على وجوب اتباع السنة. السننية سواء كان المراد بالسنة أحد الأدلة الأربعة أو جميع الدين. أما على الأول فظاهر، وأما على الثاني فلأن الدين سواء كان ثابتاً بالكتاب أو بالسنة يحتاج طالبه إلى السنة. فإن الكتاب بيانه بالسنة لقوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾. (النحل/٤٤)

وليس لأحد أن يستبد بالكتاب عنها. ولذلك تراه عليه السلام يقول: "لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه". ويقول عليه السلام: "لأني أوتيت الكتاب ومثله معه". "ألا يوشك رجل يستند على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه".

قال الفاضل الطيبي في شرح الحديث السابق: وفي هذا الحديث توبيخ وتقرير نشأ من غضب عظيم على من ترك السنة والعمل بالحديث استغناء عنها بالكتاب. هذا مع الكتاب، فكيف بمن رجع الرأي على الحديث، وإذا سمع حديثاً من الأحاديث الصحيحة قال لا علي بأن أعمل به، فإن لي مذهبا أتبعه؟!!

وأنت تعلم أن مثل هذا التقرير المكثى عنه للأغبياء والجهلة الذين لا يصلحون للاجتهاد أصلاً وقطعاً. فهذان الحديثان ليسا في ذم المجتهد الذي يرد الحديث إذا صح عنده. وحاشا أن يكون مجتهد كذلك، ولكنهما في ذم المقلد إذا خالف قول إمامه الحديث فيرده ويعتذر لإمامه بأنه قد استغنى بالكتاب عن هذا الحديث. وبهذا ظهر أن اتباع السنة يعم جميع الأمة. ولا يختص بالمجتهد عن المقلد. (والله أعلم (س)).

١- ((حدثنا)) اعلم أنه لا فرق بين التحديث والإخبار لغة، وأما بالنسبة إلى الاصطلاح ففيه الخلاف. فمنهم من استمر على أصل اللغة. وهذا رأى الزهري

أبو بكر بن أبي شيبة

ومالك وابن عيينة ويحيى القطان وأكثر الحجازيين والكوفيين وعليه استمر عمل المغاربة ورجحه ابن الحاجب في مختصره . ونقل عن الحاكم أنه مذهب الأئمة الأربعة، وهو رأي البخاري. ولذا تجد في كتابه كثيرا في الصلب حدثنا مع نسخة عليها أخبرنا، وذلك لعدم الفرق بينهما عنده. ومنهم من رأى إطلاق ذلك حيث يقرأ الشيخ من لفظه، وكذا تقييده حيث يقرأ عليه، وهو مذهب إسحاق بن راهويه والنسائي وابن حبان وابن مندة وغيرهم. ومنهم من رأى التفرقة بين الصيغ بحسب افتراق التحمل. فيخصون التحديث بما يلفظ به الشيخ، والإخبار بما يُقرأ عليه. وهذا مذهب ابن جريج والأوزاعي والشافعي وابن وهب وجمهور أهل المشرق. وهو مذهب مسلم أيضا، فإنه كثيرا ما يحول في الإسناد لأجل التنبيه على تغير لفظي التحديث والإخبار فقط. ثم أحدث أتباعهم تفصيلا آخر، فمن سمع وحده من لفظ الشيخ أفرد، فقال: حدثني، ومن سمع مع غيره جمع. ومن قرأ بنفسه على الشيخ أفرد، فقال: أخبرني. ومن سمع بقراءة غيره جمع. وكذا خصصوا الإنباء بالإجازة التي يشافه بها الشيخ من يجيزه. وكل هذا مستحسن وليس بواجب عندهم. وإنما أرادوا التمييز بين أحوال التحمل. نعم، يحتاج المتأخرون إلى مراعاة الاصطلاح المذكور لئلا يختلط؛ لأنه صار حقيقة عرفية عندهم. فمن تجاوز عنها احتاج إلى الإتيان بقرينة تدل على مراده، وإلا فلا يؤمن اختلاط المسموع بالمجاز بعد تقرير الاصطلاح. فيحمل ما يرد من ألفاظ المتقدمين على محمل واحد بخلاف المتأخرين.

((أبو بكر بن أبي شيبة)) اسمه عبدالله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن

عثمان الواسطي الأصل، الكوفي.

قال أبو زرعة: ما رأيت أحفظ منه . وقال الخطيب: كان متقنا حافظا صنف التفسير وغيره. وقال أحمد: صدوق. وقال العجلي: ثقة، وكان حافظا للحديث. وقال ابن حبان: كان حافظا متقنا دينا ممن كتب وجمع وصنف. وقال

قال ثنا شريك، عن الأعمش عن أبي صالح

أبو حاتم: كان أحد حفاظ الدنيا والمكثرين من الحديث مع ثبت وإتقان. وقال الحافظ في التقریب: ثقة، حافظ، صاحب تصانيف، من العاشرة.
(شريك)) بفتح الشين المعجمة، ابن عبد الله بن أبي شريك النخعي أبو عبد الله الكوفي القاضي.

قال ابن معين: ثقة، صدوق، إلا أنه يغلط، وإذا خالف فغيره أحب إلينا منه.
قال ابن سعد: كان ثقة، مأمونا، كثير الحديث، يغلط. وقال إبراهيم بن سعيد: أخطأ في ٤٠٠ حديث. وقال يحيى بن سعيد: رأيت في أصول شريك تخطيطا. وقال ابن حبان: كان في آخر أمره يخطئ فيما روى، تغير حفظه، فسماع المتقدمين منه ليس فيه تخطي، وسماع المتأخرين منه بالكوفة فيه أوهام كثيرة. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال يعقوب بن سفيان: ثقة، سيئ الحفظ. وقال أبو زرعة: يغلط أحيانا. ووثقه العجلي. وقال الحافظ: صدوق، يخطئ كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة. وكان عادلا، فاضلا، شديدا على أهل البدع، من الثامنة.

((الأعمش)) هو سليمان بن مهران الأسدي، الكاهلي، أبو محمد الكوفي، الأعمش، أحد الأعلام الحفاظ والقراء.

قال سفيان بن عيينة: سبق أصحابه بخصال: كان أقرأهم للقرآن، وأحفظهم للحديث، وأعلمهم بالفرائض. وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث، وكان محدث أهل الكوفة في زمانه. وقال النسائي: ثقة ثبت. وقال ابن عمار: ليس في المحدثين أثبت منه. وقال الحافظ في التقریب: ثقة، حافظ، عارف بالقراءة، ورع، لكن يدلس، من الخامسة.

((أبي صالح)) اسمه ذكوان، السمان الزيات المدني.

قال أحمد: ثقة، من أجل الناس وأوثقهم. ووثقه ابن معين وأبو حاتم. وقال:

عن أبي هريرة

صالح الحديث، يحتاج بحديثه. وقال أبو زرعة: ثقة، مستقيم الحديث. وقال الخافظ: ثقة ثبت، وكان يجلب الزيت إلى الكوفة، من الثالثة.

((أبي هريرة)) قال الخافظ ابن حجر في التقریب: أبو هريرة الدوسي، الصحابي الجليل، حافظ الصحابة، اختلف في اسمه واسم أبيه، قيل: عبدالرحمن بن صخر. وقيل ابن غنم. إلى أن ذكر ١٩ قولاً. ثم قال: هذا الذي وقفنا عليه من الاختلاف واختلف في أيهما أرجح. فذهب الأكثرون إلى الأول أي عبدالرحمن ابن صخر. وذهب جمع من النساين إلى عمرو بن عامر.

قال المحقق عبد المنعم صالح العلي في كتابه المسمى بـ دفاع عن أبي هريرة (١٧): الراجح عند العلماء أن اسمه في الجاهلية عبد شمس، فالبخاري يترجم له بهذا الاسم، وهو الأصح عند الترمذي والحاكم. وبه يسميه تلميذه المقدم أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف اعتماداً على أن أبا هريرة سمي نفسه له. كذلك فيما أخرجه ابن خزيمة من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة. والرواية التي ساقها ابن خزيمة أصح ما ورد في ذلك. ولا ينبغي أن يعدل عنها لأنه روي ذلك عن الفضل بن موسى السيناني عن محمد بن عمرو، وهذا إسناد صحيح متصل، وبقية الأقوال إما ضعيفة السند أو منقطعة.

وأما في الإسلام فلا ننكر أن يكون النبي ﷺ غير اسمه لأنه لا يجوز تسمية إنسان بأنه عبد فلان أو عبد شيء من الأشياء، وإنما هو عبدالله فقط. فيسمى باسم عبدالله أو عبدالرحمن وهكذا.

و(عبدالرحمن، هو الذي يسكن إليه القلب) مما ذكر من أسماء أبي هريرة وهو أصحها عند الحاكم. لكن أبا عبيد يقول بأنه عبدالله، ويجاربه ابن خزيمة في ذلك. ونقل البخاري في الأدب المفرد عن موسى بن يعقوب الزمعي الذي لقي بعض أصحاب أبي هريرة أن أبا هريرة كان اسمه عبدالله.

ويجعل ابن حجر احتمال الصحة للاسمين.

وقال القاري في المرقاة شرح المشكاة (٦٩/١): قال الحاكم أبو أحمد: أصح شيء عندنا في اسم أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر وغلبت عليه كنيته، فهو كمن لا اسم له.

والمشهور أنه أسلم عام خيبر، كما ذكره العيني (٣٤/١٨) ولكن التحقيق فيه أنه أسلم قبل الهجرة حين أسلم الطفيل بن عمرو الدوسي، وتبع رسول الله ﷺ بمكة، ثم رجع إلى قومه من أرض دوس، فدعا قومه فأسلموا، وكان فيهم أبو هريرة، فأسلم معهم.

وذكر ابن حجر في الفتح (٤٣٨/٨) أن رواية هشام بن الكلبي لقصة الطفيل ﷺ فيها: أنه دعا قومه إلى الإسلام فأسلم أبوه ولم تسلم أمه، وأجابه أبو هريرة ﷺ وحده. قلت (ابن حجر) وهذا يدل على تقدم إسلامه، وقد جزم ابن أبي حاتم بأنه قدم مع أبي هريرة بخيبر. وكأنها قدمته الثانية. وشهد أبو هريرة ﷺ خيبر مع النبي ﷺ ثم لزمه وواظب عليه راغبا في العلم، راضيا بشبع بطنه، وكان يدور معه حيثما دار. وقال البخاري: روى عنه أكثر من ٨٠٠ رجل، فمنهم ابن عباس وابن عمر.

أما سبب كنيته الغريبة فقال المحقق عبد المنعم: اشتهر أبو هريرة بكنيته وبها عرف. وقد أخرج الحاكم عن أبي هريرة قال: إنما كنوني بأبي هريرة لأني كنت أرعى غنما لأهلي فوجدت أولاد هرة وحشية فجعلتها في كمي، فلما رجعت إليهم سمعوا أصوات الهرة من حجري، فقالوا: ما هذا يا عبد شمس؟ فقلت: أولاد هرة وجدتها. قالوا: فأنت أبو هريرة، فلزمتني بعد.

وأخرج الترمذي عنه قال: كنت أرعى غنم أهلي، فكانت لي هريرة

صغيرة، فكنت أضعها بالليل في الشجرة، فإذا كان النهار ذهبتهـا معي فلعبت بها؛ فكنوني بأبي هريرة.

لكن يقول أبو هريرة: كان رسول الله ﷺ يدعوني أبا هر، ويدعوني النلس أبا هريرة. فذلك يقول لأن تكنوني بالذكر أحب إلي من أن تكنوني بالأنتى.

وقد وقع في عدة مواضع من صحيح البخاري نداء الرسول ﷺ له بأبي هر في مناسبات مختلفة.

وذكر خليفة بن خياط في طبقاته (ص ١١٤) أن وفاته كانت سنة ٥٧ هـ. وكذا نقل البخاري في التاريخ (١٣٢/٣) وفاته عن هشام بن عروة.

فائدة: اختلف في صرف أبي هريرة ومنعه.

قال القاري في المرقاة (٦٩/١): جرُّ هريرة هو الأصل، وصوبه جماعة لأنه جزء علم. واختار آخرون منع صرفه كما هو الشائع على ألسنة العلماء من المحدثين وغيرهم؛ لأن الكل صار كالكلمة الواحدة.

قلت: وقد صرح غير واحد من أهل العلم أن منعه من الصرف هو الجاري على ألسنة أهل الحديث.. فالراجح هو منعه من الصرف. وكان هو الجاري على ألسنة جميع شيوخنا، غفر الله لهم وأدخلهم جنة الفردوس الأعلى.

ويؤيد منع صرفه ابن داية، علما للغراب. قال قيس بن الملوح المجنون:

أقول وقد صاح ابن داية غدوة

يبعد النوى لا اخطأتك الشبائك

قال القاضي البيضاوي في تفسيره المسمى بأنوار التنزيل في تفسير قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ رمضان مصدر رَمَضَ إذا احترق،

قال: قال رسول الله ﷺ: "ما أمرتكم به فخذوه

فأضيف إليه الشهر، وجعل علما ومنع من الصرف للعلمية والألف والنون. كما منع داية في ابن داية علما للغراب للعلمية والتأنيث.

((ما أمرتكم به)) المراد من الأمر ههنا أمر من أمور الدين كما ورد مصرحا في حديث عند مسلم في الفضائل، حيث قال: "إذا أمرتكم بشيء ممن دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر". وفي حديث آخر عند مسلم أيضا: "إذا حدثتكم عن الله شيئا فخذوا به فإني لن أكذب على الله عز وجل". وفي رواية قال: "أنتم أعلم بأمر دنياكم".

قال العلماء: ورأيه في أمور المعاش وظنه ﷺ كغيره، فلا يمتنع وقوع مثل هذا ولا نقص، وسببه تعلق همه بالآخرة ومعارفها. وأما ما قاله باجتهاده ورآه شرعا فيجب العمل به. وليس أبار النخل من هذا النوع، بل من النوع المذكور قبله، والله أعلم. كذا قال السيد النواب صديق الحسن خان في السراج الوهاج شرح مسلم. (٤٢٧/٢).

وقال الفاضل السندي: هذا الحديث كالتفسير لقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾. (الحشر/٧).

و"ما" في الموضعين شرطية. وقد ذكر السيوطي هذا الاحتمال، لأن الشرطية أظهر معنى. وفي الموصولة يلزم وقوع الجملة الإنشائية خبرا وهو مما اختلفوا فيه. وكثير منهم على أنه لا يصح إلا بتأويل، بخلاف الشرطية، فإن المحققين على أن خبرها جملة الشرط، لا الجزاء. ثم قوله: "ما أمرتكم به" يعم أمر الإيجاب والندب.

((فخذوه)) أي تمسكوا به لمطلق الطلب الشامل للوجوب والندب، فينطبق على القسمين، وقيل: هذا مخصوص بأمر الوجوب. وكذلك قوله: ((وما نهيتكم عنه)) يعم نهى تحريم وتنزيه. وكذا الطلب في قوله: ((فانتَهُوا)) يعم القسمين - ويحتمل الخصوص بنهي التحريم. والخطاب وإن كان للحاضرين وضعاء، لكن

وما فهمتكم عنه فانتهاوا".

٢- حدثنا أبو عبد الله، قال ثنا محمد بن الصباح،

الحكم يعم المغيبين اتفاقا. وفي شمول الخطاب لهم قولان، وعلى التقدير بإطلاقه يشمل المجتهد والمقلد. (س)

((وما فهمتكم عنه)) تمسك لمن قال: إن الأصل في الأشياء الإباحة.

وقال النواب السيد صديق الحسن خان في السراج الوهاج (٢/٤٢٧): هذا على إطلاقه فإن وجد عذر يبيحه كأكل الميتة عند الضرورة أو التلفظ بكلمة الكفر إذا أكره، ونحو ذلك. فهذا ليس منهيًا عنه في هذا الحال. والله أعلم.

((فانتهاوا)) وفي رواية البخاري: "فدعوه" و "فاجتنبوه" أي اتركوه كله. والحديث أخرجه أيضا أحمد في مسنده (٢/٥١٧) مختصرا، كالمصنف. ولتمام التخريج انظر ما بعده.

٢- ((حدثنا)) قائل هذا هو الحافظ أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة القطان، تلميذ المصنف وصاحب هذه النسخة.

(أبو عبد الله) هو المصنف أي ابن ماجة.

(محمد بن الصباح) بن سفيان الجرجاني -بجيمين مفتوحتين، بينهما راء ساكنة، ثم راء خفيفة-، أبو جعفر التاجر.

قال ابن معين: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صالح الحديث. ووثقه أبو زرعة ومحمد بن عبد الله الحضرمي. وقال يعقوب بن شيبة: ذكر لي يحيى بن معين ابن الصباح فقال يحيى: حدث بحديث منكر عن علي بن ثابت عن إسرائيل عن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر مرفوعا: صنفان ليس لهما في الإسلام نصيب المرجئة والقدرية. قال يعقوب: هذا حديث منكر جدا من هذا الوجه كالموضوع. وإنما يرويه علي بن نزار: شيخ ضعيف. وقال الحافظ في التقریب: صدوق، من العاشرة.

ب - فهرس خاص بتراجم رجال سنن الإمام ابن ماجه
التي بالجزء الأول من إنجاز الحاجة
على ترتيب حروف الهجاء

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة
أبوبكر الصديق	٤٥٢	(حرف الألف)	
أبوجحيفة (وهب بن عبدالله)	٤٦٧	إبراهيم بن أبي عبله	٢٨٣
أبوجعفر (الباقر)	١٣٧	إبراهيم بن سعد بن إبراهيم	٧٦٨
أبوجعفر (عيسى بن عيسى)	٣٦٥	إبراهيم بن سعد بن أبي	٤٩٣
أبوجعفر (الرازي)	٣٦٥	وقاص	
أبوحاتم (الرازي)	٣٦٧	إبراهيم بن سليمان الأفتس	١٤١
أبوحازم (الأشجعي)	٥٤٩	إبراهيم بن يزيد بن قيس	٣١٨
أبوحرب بن أبي الأسود	٥٦٦	النخعي	
الديلي		إبراهيم بن يزيد التيمي	٢٠٧
أبوالحسن (علي بن إبراهيم)	٢٠٤	أبوالحمد الزبيري	٣٦٥
أبوالحسين (العكلى)	٤٩٦	أبوالأحوص (الجشمى)	٢٦٥
أبوحيان (يحيى بن سعيد)	٣٤٦	أبواسامة (الكوفى)	٤٦٩
أبوحية (الكلبي)	٤٢٣	أبواسحاق (السيبي)	٢٦٥
أبوخالد (الأحمر)	١٥٧	أبواسماء (الرجبي)	١٥٦
أبوخيصة (زهير بن حرب)	٢٢٩	أبواسامة (الباهلى)	٢٨١
أبوالرداء (عؤيمر)	١٤٢	أبوالبختري	١٩٨
أبوذر الغفاري	٤٨١	أبوبكر بن خلاد الباهلى	١٩٤
أبورافم (القبطى)	١٦٥	أبوبكر بن أبي شيبه	١٢٣
أبوربيعة (الإيادي)	٥٥٦	أبوبكر بن عياش	٥٣٩



(١٠) كتاب الطلاق

١٠- كتاب الطلاق

أي عدة أبواب وفروع مختلفة تتعلق بالطلاق.
لما فرغ المصنف من النكاح وأحكامه وما يتعلق به أخذ يتكلم على
الطلاق لأنه فرعه، إذ لا طلاق إلا بعد تحقق النكاح، وههنا مباحث:

المبحث الأول: معنى الطلاق لغة: الطلاق مصدر من باب التفعيل، ومن باب
نَصَرَ وَكَرَّم، يقال: طَلقت - بضم اللام وفتحها - طلاقاً: بانت، فهي طالق،
وأطلقها الرجل وطلقها: رفع عقد النكاح معاً، فهي طالق ومطلقة. قال
الراغب: أصل الطلاق التخلية من الوثاق، يقال: أَطْلَقْتُ البعير من عقاله
وطلقته، وهو طالق وطلق، بلا قيد، ومنه استعير "طلقت المرأة"، والطارقة من
الإبل ناقة ترسل في المرعى أو في الحي ترعى من جنابهم حيث شاءت،
لا تعقل إذا راحت ولا تنحى في المسرح.
قال أبو ذؤيب الهذلي:

غدت وهي محشوقة طالق

والطارقة أيضاً هي الناقة التي يتركها الراعي لنفسه فلا يحتلبها على
الماء، قال الخطيب:

أقيموا على المعزى بدار أبيكم تسوف الشمال بين صبحى وطالق

فالصبحى: التي يحتلبها في مبركها يصطحبها، والطارق التي يتركها
بصرارها فلا يحتلبها في مبركها، كذا في تاج العروس واللسان.

قال ابن فارس: "الطاء واللام والقاف، أصل مطرد يدل على التخلية والإرسال، يقال: انطلق الرجل، ثم ترجع الفروع إليه، تقول: أطلقتته إطلاقاً، والطلق: الشيء الحلال، كأنه قد خلى عنه فلم يحظر، ومن الباب عدا الفرس طلقاً أو طلقين، وامرأة طالق، وأطلقت الناقة من عقابها، ورجل طلق الوجه وطلق يده بخير، والطارق: الناقة ترسل ترعى حيث شاءت، ويقال للظبي إذا مر لا يلوي على شيء، ورجل طلق اللسان وطلقه، وتقول: هذا أمر ما تطلق نفسي له، أي لا تنشرح له"، انتهى ملخصاً من معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤٢٠/٣).

المبحث الثاني: معناه اصطلاحاً: وأما شرعاً فمعناه: حل العصمة المنعقدة بين الزوجين بألفاظ مخصوصة، كالطلاق ونحوه.

المبحث الثالث: الطلاق في الديانات والمجتمعات الكافرة:

لا يخفى أن أحكام النكاح والطلاق تلعب دوراً هاماً في بناء المجتمع وتهذيب حياة الإنسان، ولذلك نرى أن الإسلام قد وضع لهما أحكاماً تفصيلية مستوعبة، كل ما يتوقع في حياة المتزوجين، وقبل أن نذكر ما راعاه الإسلام في هذه الأحكام من المصالح، يحسن بنا أن نذكر بعض أحكام الطلاق في الديانات والملل والمجتمعات الأخرى، لأن الشيء إنما يعرف بأضداده، والله الموفق والمعين.

١- الطلاق في دين اليهود

الذي دون في الشريعة عند اليهود وجرى عليه العمل أن الطلاق يباح بغير عذر، كرجبة الرجل بالتزوج بأجل من امرأته، ولكنه لا يحسن بدون عذر. والأعذار عندهم قسمان: الأول: عيوب الخلقة، ومنها العَمَش، والحَوْل والبَخَر والحَدَب والعَرَج والعُقْم.

الثاني: عيوب الأخلاق، وذكروا منها الوَقَاحَة والثَّرَثَة والوساخة والشكاسة والعناد والإسراف والنهمة والبطنة والتأنق في المطاعم والفخفة، والزنا أقوى الأعذار عندهم، فيكفى فيه الإشاعة وإن لم تثبت إلا أن المسيح عليه السلام لم يقر منها إلا علة الزنا.

وأما المرأة فلم يكن بيدها حق الطلاق، غير أن "مشنا" وبعض الكتب القديمة لليهود تسمح لها أن تطالب زوجها بالطلاق في أحوال مخصوصة، مثل أن يكون الزوج عَنِينًا، أو مبتلىً بالجذام، أو ظالمًا لا يتحمل وغير ذلك من الأسباب، كذا في دائرة المعارف البريطانية (٤٥٣/٢) مادة الطلاق.

٢- الطلاق في دين النصارى

ترجع جميع المذاهب المسيحية التي تعتنقها أمم الغرب المسيحي إلى ثلاثة مذاهب؛ (١) المذهب الكاثوليكي، (٢) المذهب الأرثوذكسي، (٣) المذهب البروتستنتي.

فللمذهب الكاثوليكي، يحرم الطلاق تحريماً باتاً، ولا يبيح فصم الزواج لأي سبب مهما عظم شأنه، وحتى الخيانة الزوجية نفسها لا تعد في نظره مبرراً للطلاق، وكل ما يبيحه في حالة الخيانة الزوجية، هو التفرقة الجسمية، بين شخصي الزوجين، مع اعتبار الزوجية قائمة بينهما من الناحية الشرعية، فلا يجوز لواحد منهما في أثناء هذه الفرقة أن يعقد زواجه على شخص آخر، لأن ذلك يعتبر تعددا للزوجات، والديانة المسيحية لا تبيح التعدد بحال.

وتعتمد الكاثوليكية في مذهبها هذا على ما جاء في إنجيل مرقس على لسان المسيح، إذ يقول: "٨، ويكون الاثنان جسداً واحداً، إذن ليسا بعد اثنين، بل جسد واحد. ٩، فالذي جمعه الله لا يفرقه إنسان، (مرقس إصحاح: ١٠-١ آيتي ٨، ٩).

والمذهبان المسيحيان الآخران الأرثوذكسي والبروتوستنتي، يبيحان الطلاق في بعض حالات محدودة، من أهمها الخيانة الزوجية، ولكنهما يحزمان على الرجل والمرأة كليهما أن يتزوجا بعد ذلك، وتعتمد المذاهب المسيحية التي تبيح الطلاق في حالة الخيانة الزوجية على ما ورد في إنجيل متى (الإصحاح الخامس: ٢١-٢٢) على لسان المسيح، إذ يقول: "من طلق امرأته إلا لعلة الزنا يجعلها تزني".

وتعتمد المذاهب المسيحية في تحريمها الزواج على المطلق والمطلقة على ما ورد في إنجيل مرقس، الإصحاح العاشر، ١١، إذ يقول: "من طلق امرأته وتزوج بأخرى يزني عليها، وإن طلقت امرأة زوجها، وتزوجت بأخر تزني".

٣- الطلاق في دين الهنود

وأما الهنود فالطلاق في أصل مذهبهم ممنوع مطلقا، حتى لو ارتكبت المرأة الزنى فإنها تستوجب الإخراج من فرقها الدينية، ولكن الطلاق لا سبيل إليه، ثم إن الهنود لما شعروا في هذا الحكم بالضيق، أجازت بعض فرقهم أن يطلب الزوج الطلاق من علماء دينهم، ففي جنوب الهند اليوم تحكم أكثر فرق الهنود بالطلاق، وفي شمالها لا يحكم به إلا بعض الفرق الدينية والفرق الشريفة تستمر حتى اليوم بحكم حرمة الطلاق، كذا في دائرة المعارف البريطانية، مادة Divorce طبع ١٩٥٠م، (٤٥٣/٧).

٤- الطلاق في الجاهلية

قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: كان الرجل يطلق امرأته ما شاء أن يطلقها، وهي امرأته إذا راجعها وهي في العدة، وإن طلقها مائة مرة، أو أكثر، حتى قال رجل لامرأته: والله لا أطلقك فتبيني مني، ولا آويك أبدا، قالت:

كيف ذلك؟ قال: أطلقك، فكلما همت عدتك أن تنقضي راجعتك، فذهبت
مرأة حتى دخلت على عائشة، فأخبرتها، فسكتت حتى جاء النبي صلى الله
عليه وسلم فأخبرته، فسكت النبي ﷺ حتى نزل القرآن: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ
إِن سَأَلَ يَمَعْرِوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾. قالت عائشة: "فاستأنف الناس الطلاق
ستقبلا، من كان طلق، ومن لم يكن طلق"، رواه الترمذي.

١- الطلاق في الشريعة الإسلامية

وأما الشريعة الإسلامية فقد سلكت في أمر الطلاق مسلكا عادلا منذ
ول يومها، فإنها لم تحرمه مطلقا، ولم تفتح مصراعيه مطلقا، وإنما قررت أحكاما
تنقضي إلى الإكثار من الطلاق ولا إلى ضيق الزوجين.

قال الشاه ولي الله الدهلوي رحمه الله في حجة الله البالغة (١٣٨/٢):
"اعلم أن في الإكثار من الطلاق وجريان الرسم بعدم المبالاة به مفسد كثيرة،
ذلك أن ناسا ينقادون لشهوة الفرج، ولا يقصدون إقامة تدبير المنزل
ولا التعاون في الارتفاقات ولا تحصين الفرج، وإنما مطمح أبصارهم التلذذ
بالنساء وذوق لذة كل امرأة، فيهيجهم ذلك إلى أن يكثروا الطلاق والنكاح،
لا فرق بينهم وبين الزناة من جهة ما يرجع إلى نفوسهم، وإن تميزوا عنهم
بإقامة سنة النكاح والموافقة لسياسة المدينة، وهو قوله صلى الله عليه وسلم:
"لعن الله الذواقين والذواقات"، وأيضا ففي جريان الرسم بذلك إهمال
لنظرين النفس على المعاونة الدائمة، أو شبه الدائمة، وعسى إن فتح هذا
باب أن يضيق صدره، أو صدرها في شيء من محقرات الأمور فيندفعان إلى
الفرار، وأين ذلك من احتمال أعباء الصحة والإجماع على إدامة هذا النظم؟
أيضا فإن اعتيادهن بذلك وعدم مبالاة الناس به وعدم حزنهم عليه يفتح

باب الوقلة، وأن لا يجعل كل منهما ضرر الآخر ضرر نفسه، وأن تحون كل واحد الآخر يمهّد لنفسه إن وقع الافتراق، وفي ذلك ما لا يخفى".

قلت: ولأجل هذه المضالّح سدّت الشريعة باب المسارعة إلى الطلاق بأحكام آتية:

(١) سنت للزوج أولاً أن ينظر إلى مخطوبته قبل النكاح حتى يكون العقد على وجه البصيرة، ولا يقع الفراق بمجرد كراهية صورتها.

(٢) أمرت الزوج أن لا يقصر نظره على ما يفرض من زوجته من خطأ، بل يجب عليه أن ينظر إلى ما يستحسن منها، ويصبر على أذاها لأجل محاسنها. قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾. وقال عليه الصلاة والسلام: "لا يفرك مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقاً رضي منها آخر". كما مر في باب الوصية بالنساء.

(٣) أمرت الزوج إذا رأى في زوجته ما لا يتحمل، أن لا يبادر إلى الطلاق في أول مرة، وإنما يجتهد في إصلاحها ما أمكن، قال الله تعالى: ﴿وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَالِجِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾.

(٤) ثم إن كانت الخلافات بين الزوجين شديدة لا تنقضي بهذه المدايح الثلاثة، أمرت الشريعة الإسلامية أقاربهما أن يتدخلوا بينهما لتعتدل الأحوال، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾.

(٥) ثم إن لم تثمر جهود هذين الحكمين ولم تنزل الخلافات قائمة، فحينئذ أباحت الشريعة الإسلامية الطلاق للزوج، قائلة له: "إن أبغض المبلغ

إلى الله الطلاق"، رواه أبوداود.

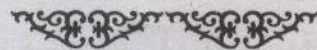
ثم قد حظرت الشريعة الإسلامية أن يطلق الرجل امرأته وهي حائض، ومن مصالح هذا الحكم أن لا يكون الطلاق وليد كراهية وقتية، كما صرح الشاه ولي الله الدهلوي رحمه الله في حجة الله البالغة (١٣٩/٢).

ثم استحبت الشريعة الإسلامية للمطلق أن يطلق امرأته مرة واحدة فقط، ثم يتركها حتى تنقضي عدتها، وذلك ليكون بيد الزوج خيار الرجوع أثناء العدة، وليمكن تجديد وصلة النكاح بعد انقضاء العدة إذا اعتدلت الخلافات بينهما.

ثم قد قصرت الشريعة الإسلامية حق الطلاق على الزوج، ولم يجعله بيد المرأة في الظروف العادية، لأن المرأة من طبيعتها الاستعجل في الأمور، فلو كان خيار الطلاق بيدها لكانت تقع الفرقة لأسباب بسيطة وأغراض تافهة.

ولكنها لم تسد باب الفرقة من جهة المرأة بالكلية، وإنما أبلحت لها ذلك في ظروف خاصة، فيمكن لها مثلاً أن تختلع من زوجها برضاه، وإن لم يكن ذلك فلها أن تطلب من القاضي فسخ النكاح إذا كان زوجها غنياً أو مجنوناً أو متعنتاً أو مفقوداً.

فقدان بين هذه الأحكام الحكيمة وبين ما سبق من أحكام الطلاق في باب الكافرة، تجد الخير والعدل كله في هذه الأمة الوسط التي لا إفراط ولا تفريط، والله الحمد، كذا في التكملة (١٣٤/١).



(١) باب حدثنا سويد بن سعيد

٢٠١٦ - حدثنا سويد بن سعيد وعبدالله بن عامر بن زرارة ومسروق ابن المرزبان. قالوا: ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن صالح بن صالح بن حي، عن سلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن عمر بن الخطاب؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ثم راجعها.

١- باب حدثنا سويد بن سعيد

٢٠١٦ - ((طُلِّقَ حَفْصَةَ)) بنت عمر بن الخطاب، أم المؤمنين رضي الله عنها. قل الشيخ الدهلوي في المدارج: إن النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة واحدة، فلما بلغ هذا الخبر عمر رضي الله عنه فاهتم له، فأوحى إلى النبي ﷺ "راجع حفصة فإنها صَوَّامة قَوَّامة وهي زوجتك في الجنة".

فائدة: دل الحديث على جواز تطليق الرجل لزوجته ولو أنها كانت صَوَّامة قَوَّامة، ولا يكون ذلك بطيبة الحال إلا لعدم تمازجها وتطاولها معه، وقد يكون هناك أمور داخلية، لا يمكن بغيرهما الاطلاع عليها، ولذلك فإن ربط الطلاق بموافقة القاضي من أسوء وأسخف ما يسمع به في هذا الزمان الذي يلهج به كثير من حُكامه وقضاته وخطبائه بحديث "أبغض الحلال إلى الله الطلاق". وهو حديث ضعيف، كما بيَّنه الشيخ الألباني في الصحيحة (١٨٥).

والحديث فيه أيضا دليل على مشروعية مراجعة الرجل لزوجته المطلقة طلاقا رجعيًا من غير عقد جديد إذا لم تنقض عدتها، وهي مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع، قال الله تعالى: ﴿وَبِعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾، أي أزواجهن أحق بمراجعتهن في العلة، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ

٢٠١٧- حدثنا محمد بن بشار. ثنا مؤمل. ثنا سفيان، عن أبي إسحق، عن أبي بردة، عن أبي موسى؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما بال أقوام يلعبون بحدود الله. يقول أحدهم: قد طلقتك. قد راجعتك. قد طلقتك".

سَنَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ، أي إذا لم يكن بلوغ انقضاء عدتهن فأمسكوهن، أي أرجعوهن.

وأما السنة فحديث الباب وما سيأتي للمصنف (برقم: ٢٠١٩) في قصة طلاق امرأة عبدالله بن عمر، من قوله ﷺ لعمر: "مره فليراجعها".

قل القُرْطُبِيُّ: وأجمع العلماء على أن الحر إذا طلق زوجته الحرة، وكانت مدخولا بها، تطليقة واحدة أو تطليقتين أن له مراجعتها ما لم تنقض عدتها وإن كرهت المرأة، فإن لم يراجعها المطلق حتى انقضت عدتها فهي أحق بنفسها وتصير أجنبية منه، لا تحل له إلا بِنِكَاحٍ مُسْتَأْنَفٍ، بولي وإشهاد.

والحديث أخرجه أيضا أبوداود والنسائي في الطلاق، والدارمي (١٦٠/٢) وابن حبان (١٠٠/١٠) والحاكم (١٩٧/٢) والبيهقي في الكبرى (٣١٧/٣) وفي الصغير (١١١/٣) وأبو يعلى (١٦٠/١) وابن سعد (٥٨/٨). عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

٢- ((يلعبون بحدود الله)). ولا يبالون بها، إذ الطلاق مبغوض عند الله. فما منع إلا الحاجة الناس، فحده أن لا يأتي الإنسان به إلا عند الحاجة، فإكثار منه حاجة من قلة المبالاة بالحد. ((يقول أحدهم)) يريد أنه يكثر الطلاق من حاجة إليه بل مع الحاجة إلى الزوجة حتى يكثروا الرجعة لذلك. ((قد طلقتك، قد راجعتك)) هذا الأمر كان قبل نزول الآية «الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ»، الآية. يمكن تغليب المرأة على الرجل، فمتى شاء طلقها، ومتى شاء راجعها، فلما

٤٠٧٤ - حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، ثنا أبي ، ثنا إسماعيل بن أبي خالد ، عن مجالد ، عن الشعبي ، عن فاطمة بنت قيس قالت : صلى رسول الله ﷺ ذات يوم وصعد المنبر وكان لا يصعد عليه قبل ذلك إلا يوم الجمعة فاشتد ذلك على الناس فمن بين قائم وجالس فأشار إليهم بيده أن اقعدوا فإنني والله ما قمت مقامى هذا لأمر ينفعكم لرغبة ولا لرهبة ولكن تميم الدارى أتانى فأخبرنى خبراً منعى القيلولة من الفرح وقرة العين فأحببت أن أنشر عليكم فرح نبيكم ألا إن ابن عم لتميم الدارى أخبرنى أن الريح ألجأتهم إلى جزيرة لا يعرفونها فقعدوا

٤٠٧٤ - ((وصعد المنبر)) وفى رواية مسلم وأبى داود " فلما قضى رسول الله ﷺ صلوته جلس على المنبر " وفيه دلالة على جواز وعظ الواعظ الناس جالسا على المنبر وأما الخطبة يوم الجمعة فلا بد للخطيب أن يخطبها قائما ((فمن بين قائم وجالس)) أى فكان الناس من بين هذين القسمين ((لرغبة ولا لرهبة)) بدل من قوله "لأمر" بإعادة الجار.

قال القارى فى المرقاة (٤٠٢/٩) أى لأمر مرغوب فيه من عطاء كغنيمة ولا لخوف من عدو وغيره.

((ولكن تميم الدارى)) هو منسوب إلى جد له اسمه الدار ((أتانى فأخبرنى خبراً)) وفى رواية مسلم "حدثنى حديثاً" عُدَّ من مناقب تميم الدارى لأن النبى ﷺ روى عنه هذه القصة. وفى رواية الأفضل عن المفضل ورواية المتبوع عن تابعه ورواية الأكابر عن الأصاغر وقبول خبر الواحد ((من الفرح وقرة العين)) سيعلم أن فرحه كان بسبب أمن المدينة من شر اللعين ((فأحببت أن أنشر عليكم فرح نبيكم)) وفى رواية مسلم : فقال " ليلزم كل إنسان مصلاه ثم قال أتدرون لم جمعتمكم ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم قال إني والله ما جمعتمكم

في قوارب السفينة فخرجوا فيها فإذا هم بشيء أهدب أسود. قالوا له : ما أنت؟ قال : أنا الجساسة. قالوا : أخبرينا قالت : ما أنا بمنحبرتكم شيئاً ولا سائلتكم ولكن هذا الدير قد رمقتموه فأتوه فإن فيه رجلاً بالأشواق إلى أن تخبروه ويخبركم فأتوه فدخلوا عليه. فإذا هم بشيخ موثق شديد الوثاق يظهر الحزن شديد التشكى. فقال لهم : من أين؟ قالوا : من الشام. قال : ما فعلت العرب؟ قالوا : نحن قوم من العرب، عم تسأل؟ قال : ما فعل هذا الرجل الذى خرج فيكم؟ قالوا : خيراً ناوى قومًا فأظهره الله عليهم فأمرهم اليوم جميع إلههم واحد ودينهم واحد قال : ما فعلت عين زغر؟..

لرغبة ولا لرهبة ولكن جمعتكم لأن تميما الدارى كان رجلا نصرانيا فحاء فبايع وأسلم وحدثني حديثا وافق الذى كنت أحدثكم عن مسيح الدجال ((فى قوارب السفينة)) جمع قارب بكسر الراء والفتح أشهر وهى سفينة صغيرة تكون مع أصحاب السفن الكبار البحرية يتخذونها لحوائجهم ((أهدب)) كثير الهدب أو طويله والهدب بضميتين أو بضم فسكون شعر أشفار العين ((أنا الجساسة)) هى بفتح الجيم وتشديد السين اسم لدابة عجيبة. قيل : سميت بذلك لتجسسها الأخبار للدجال فكأنها كانت جاسوسة له وجاء عن عبدالله بن عمرو أنها دابة الأرض المذكورة فى القرآن . كذا فى شرح النووى.

((هذا الدير)) ضبط بفتح الدال وسكون الياء المثناة من تحت هو خان النصارى وفى المغرب صومعة الراهب ((رمقتموه)) فى القاموس : رمقه كفرح غشيه ولحقه أو دنا منه ((بالأشواق)) جمع شوق أى ملتبسا بها ((شديد الوثاق)) ما يوثق به ((شديد التشكى)) التشكى والشكاية بمعنى واحد ((ناوى قوما)) أى عاداهم ((فأظهره الله عليهم)) أى نصره ((زُغر)) بزاي وغين معجمتين وراء مهملة هو كعمر فلذلك لا ينصرف بلدة معروفة بالشام.

قالوا: خيرًا يسقون منها زروعهم ويستقون منها لسقيهم قال: فما فعل نخل بين عمان وبيسان؟ قالوا: يطعم ثمره كل عام. قال: فما فعلت بحيرة الطبرية؟ قالوا: تدفق جنباتها من كثرة الماء. قال: فزفر ثلاث زفرات ثم قال لو انفلت من وثاقي هذا لم أدع أرضًا إلا وطئتها برجلي هاتين إلا طيبة ليس لي عليها سبيل . قال النبي ﷺ إلى هذا ينتهي فرحى هذه طيبة والذي نفسي بيده ما فيها طريق ضيق ولا واسع ولا سهل ولا جبل إلا وعليه ملك شاهر سيفه إلى يوم القيامة.

((عمان وبيسان)) بلدتان بالشام ((بحيرة طبرية)) هى تصغير بحر وطبرية بلدة بناها بعض ملوك الروم والنسبة إليها طبرانى ولطبرستان بخراسان طبرى (س) ((تدفق)) فى المنجد: تدفق واستدفع الماء تصيب وقال السندى: تدفق أى تدفع الماء بقوة وسرعة من باب نصر ((جنباتها)) جمع جنبه والجنبه الناحية والجانب ((فزفر)) فى الصحاح: الزفر أول صوت الحمار والشهيق آخره لأن الزفير إدخال النفس والشهيق إخراجة ذكره السيوطى (س). ((هذه طيبة)) يعنى أن المدينة المنورة هى الموضع الذى سماه الرجل طيبة والذي ذكر فيه أنه لا يستطيع أن يدخلها وقال ذلك رسول الله ﷺ افتخارا على مدينته ومسرة على موافقة الخبر بما أخبره. ((شاهر سيفه)) أى مبرز له.

والحديث أخرجه أيضا مسلم والترمذى فى الفتن وأبوداود فى الملاحم والنسائى (الكبرى) فى الحج والبعث فى شرح السنة (٦٥/١٥) وابن أبى شيبه (١٥٤/١٥) وابن مندة فى الإيمان (٩٢٩/٣) وابن حبان (١٩٥/١٥) وأحمد (٣٧٣/٦) والحميدى (١٧٧/١) والطبرانى فى الكبير (٣٨٥/٢٤). إسناده المصنف ضعيف لكن متنه صحيح.